الدول العربية، لأول مرة، سلاح النفط، من خلال موقف جماعي متصاعد، في ظل أزمة طاقة عالمية مستحكمة، تمسك بخناق أوروبا بالذات، التي تحصل على ٨٠٪ من احتياجاتها من المنطقة. فلقد كانت الأزمة الحقيقية التي عاشتها أوروبا هي انها اكتشفت أنها ليست شريكاً في تطورات عالمية تمسُّ صميم أمنها ومصالحها الحيوية، خصوصاً عندما اقتربت هذه التطورات، بالعالم كله، إلى حافة الهاوية، بعد اعلان حالة التأهب في القوات المضاربة الاميركية»[٣٢]. فوجدت أوروبا الغربية نفسها في موقع دفاع، متحملة نتائج الحرب، دون أن تستطيع التأثير عليها.

هذه هي صورة الأزمة التي عاشتها أوروبا بعد اندلاع الحرب. وقد أرسل الرئيس الفرنسي آنذاك بومبيدو، رسائل إلى رؤساء دول السوق التسع يحثهم فيها على عقد مؤتمر قمة لمناقشة مشكلة الشرق الأوسط، والتنسيق فيما بينهم لمعالجة هذه المشكلة. كما ذكر انه «يجب على الدول الأوروبية أن تلعب دوراً في معالجة أزمة الشرق الأوسط، ما دامت تولي تلك المنطقة اهتماماً خاصاً، من خلال الروابط التاريخية والجغرافية»[٣٣].

وفي ١٢ تشرين الأول (اكتوبر)، صدر بيان مشترك عن السوق الاوروبية المشتركة يدعو إلى وقف القتال وبدء مفاوضات حقيقية، على أساس قرار ٢٤٢. وبعد أيام، صدر عن برلمان السوق الأوروبية المشتركة، قرار يدعو الأعضاء لبذل كل الجهود لإيقاف الحرب وبدء المفاوضات. وفي ٢٦ تشرين الأول (اكتوبر)، أصدر الاتحاد البرلماني الأوروبي قراراً، يدعو إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، ويطلب انسحاب القوات الاسرائيلية من كل الاراضي المحتلة؛ كما أكّد على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني[٣٤].

وكانت الدول العربية المصدرة للنفط قد قررت في اجتماع طارىء لوزراء النفط العرب، عقد في الكويت في ١٧ تشرين الأول (اكتوبر)، خفض انتاجها من النفط فوراً بحد أدنى مقداره ٥٪، على أن نسبة الخفض تتزايد شهرياً بنفس النسبة، إلى أن تنسحب اسرائيل من الأراضي التي احتلتها سنة ١٩٦٧. ثم عقدت هذه الدول اجتماعاً ثانياً في ٤ تشرين الثاني (نوفمبر)، قررت فيه خفض انتاجها النفطي بنسبة ٢٥٪ حتى شهر كانون الأول (ديسمبر). وأكّدت «ان قرارات خفض الانتاج والحظر موجهة فقط إلى الدول التي تساند العدوان الاسرائيلي، ووفق هذا التحديد شمل الحظر، حتى بداية شهر تشرين الثاني (نوفمبر) دولتين اثنتين هما الولايات المتحدة وهولندا». وقد أثار ذلك موجةً من الهلع والارتباك على الساحة الأوروبية، وزاد في الضغط على السوق الأوروبية المشتركة لإصدار قرار مناصر للعرب. فالحكومة الفرنسية، مدعومة من بريطانيا، حثت شركاءها لاتخاذ موقف حياد إيجابي. وعقدت الدول الأوروبية التسع عدة اجتماعات، كان من أهمها اجتماع وزراء خارجية المجموعة الذي أصدر بياناً في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣، دعا إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وانسحاب القوات المتحاربة إلى خطوط ٢٢ تشرين الأول (اكتوبر). وطالب البيان أيضاً بـ«عدم قبول استحواذ الأراضي بالقوة» و «ضرورة انهاء اسرائيل لاحتلال الأراضي، القائم منذ نزاع ١٩٦٧» و «احترام